

هبة أيلول ٩٦:

## أفق جديد أمام القيادة الفلسطينية

مصطفى البرغوثي\*

إن أفضل عبارة تمثل المزاج العام في فلسطين بعد الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير الماضي هي أنه "مزاج ما بعد النشوة". فعلى الرغم من التحفظات الكثيرة تجاه الاتفاقات التي تم الوصول إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي يراها جزء من الشعب الفلسطيني أنها اتفاقات غير عادلة، فإن التوقعات من مسيرة السلام كانت عالية، كما هو واضح من ارتفاع نسبة الناخبين، إذ إن هذه التوقعات بلغت أوجها مع خروج القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، ومع الانتخابات التي أُجريت بعد ذلك بوقت قصير. فقد أبدى الفلسطينيون اندفاعاً في المشاركة في هذه العملية. وبعكس ما تمليه تجاربهم الماضية وما تعلموه منها، فقد تملكهم الرغبة في أن يثقوا بأننا دخلنا مرحلة جديدة، وبأن الانتخابات ستؤدي إلى إقامة بنية مستقلة، والمجلس سيشكل منبراً للتعبير الديمقراطي عن مختلف وجهات النظر. لقد تملكهم الرغبة في أن يثقوا بأن الانتخابات ستمهد الطريق لتحسين الوضع الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية.

وبعد عدة أسابيع، أخلت النشوة المكان ليحل محلها شعور عميق بالإحباط والخذلان والتشاؤم، بل حتى بالغربة والاستلاب. وجاءت المفاجأة الثانية بوصول الليكود إلى السلطة لتكرس هذه المشاعر السلبية، ولتظهر مدى عمق الأزمة التي تعانيها قضية السلام في الشرق الأوسط.

### الإغلاق

إن أهم العوامل التي ولدت هذا التغيير في الموقف هو الإغلاق الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، بعد العمليات الانتحارية الأربعة التي نفذتها حركة "حماس" وأودت بحياة أكثر من خمسين إسرائيلياً في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. ومن غير الممكن معرفة دوافع "حماس" الأكيدة التي تقف وراء قيامها بهذه العمليات، إلا إن من الممكن جداً أن إسرائيل باغتيالها يحيى عياش في بداية كانون الثاني/يناير دفعت الحركة إلى تعليق الهدنة التي

\* طبيب في القدس، ورئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية. كان في السابق عضواً في الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مدريد.

التزمتها من طرف واحد خلال الأشهر الستة السابقة للاغتيال، بما في ذلك فترة الانتخابات التي كانت الحركة تعارضها.

لقد كان الإغلاق من نوع جديد لم يسبق له مثيل، ومختلفاً عن جميع الممارسات التي طبقتها إسرائيل خلال ثمانية وعشرين عاماً من الاحتلال. إذ بدلاً من الاكتفاء بإغلاق معابر الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل والقدس، قامت السلطات الإسرائيلية بفرض طوق على ٤٨٦ موقعاً سكنياً في الضفة الغربية؛ الأمر الذي قطع الصلات بين هذه المواقع وعزلها عن العالم الخارجي. ففي أوائل آذار/مارس، وزعت القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية منشوراً يمنع المواطنين كافة "من الخروج من كل القرى والمدن سواء ركوباً أو سيراً على الأقدام"، ويتوعد بأن "قوات الجيش الإسرائيلي ستعمل بلا رحمة أو تساهل لمعاقبة كل من ينتهك هذا الإغلاق". إن مثل هذا الوضع لم يحدث من قبل؛ فسكان رام الله لم يتمكنوا من الذهاب إلى منطقة نابلس، ولم يستطع أحد الانتقال من طولكرم إلى قلقيلية المجاورة، ولم يتمكن سكان القرى في منطقة جنين من الوصول إلى المستشفيات في المدينة، وبات كل شخص مقيداً فعلاً بحدود مجتمعه الصغير. وتوقفت السلطات الإسرائيلية عن إصدار أي تصاريح مرور، وشملت القيود أول مرة حركة الكوادر الطبية التي لم يسمح لها بالتنقل بين المناطق للوصول إلى العيادات والمستشفيات التي تعمل فيها. وحتى المرضى الذين كانوا في حاجة إلى معالجة طبية عاجلة تعذر عليهم الانتقال إلى خارج حدود مدنهم وقراهم. وقد علّق البعض بالقول إن الجميع كانوا خلال أعوام الاحتلال الكامل والصريح في سجن واحد، أما الآن، فقد جرى تقسيم السكان بين سجون منفصلة.

لقد كانت آثار الطوق مدمرة؛ إذ إنه أحدث شللاً تاماً في حياة الفلسطينيين في المناطق المحتلة، فارتفعت نسبة البطالة إلى ٧٨٪ لأن القيود على الحركة لم تشمل فقط العمال الذين يعملون داخل إسرائيل (وعددهم يصل إلى ضعف ما تدعيه الأرقام الرسمية الإسرائيلية)، بل شملت أيضاً كل من يعملون خارج قراهم ومدنهم. وألحق الطوق أذى بالغاً بالزراعة، نظراً إلى اعتماد هذا القطاع بصورة خاصة على فرص التصدير. كما أن استيراد المواد الخام توقف كلياً، فشلت الحركة في مجالي العمران والصناعة. وتوقف أيضاً إدخال المواد التموينية، وتعطلت كل مشاريع التنمية التي يريها الممولون الدوليون. بل لم يسمح حتى لمسؤولي البنك الدولي بالتنقل بجوازات سفرهم الأجنبية بين القرى. وفي قطاع الصحة، توفي ستة عشر شخصاً على الأقل لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى المستشفيات. ولم يكن من الممكن السير بالعمليات الجراحية بحسب المواعيد المقررة لها. كما أن الأشخاص المحتاجين إلى عمليات غسل الكلى أو إلى العلاج الكيماوي أو سواه من العلاجات الطبية الطارئة أصبحوا في حالة حرجة. وتعطلت الحملة الشعبية للتطعيم ضد شلل الأطفال، وحدث نقص حاد في المواد

الصيدلانية واللوازم الطبية الأخرى. وبصورة عامة، قُدرت التكلفة اليومية للإغلاق بأنها أكثر من أموال الدعم التي تقدمها الأطراف الدولية المانحة بثلاثة أضعاف. بيد أنه قد يكون أهم ما نجم عن فترة الإغلاق الحاد هذه أنها كشفت طبيعة الاتفاقات القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تتصف بسطوة الجانب الإسرائيلي وضعف الجانب الفلسطيني. وفي الواقع، يمكن للمرء أن يفهم مغزى الإجراءات الإسرائيلية بالرجوع إلى خريطة الاتفاق الانتقالي ليجد البقع البنية للمنطقة (أ) تحت السيطرة الفلسطينية (٦.٥٪ من الضفة الغربية)، والبقع الصفراء للمنطقة (ب) في ظل السلطة المدنية الفلسطينية، لكن تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية (٢٣.٥٪)، والبقعة البيضاء الكبيرة في المنطقة (ج) تحت الاحتلال الإسرائيلي (٧٠٪). وقد تم خلال فترة الإغلاق عزل كل البقع في منطقتي (أ) و(ب) بعضها عن بعض.

لقد كان الإغلاق شديداً للغاية، وكان يفوق في شدته جميع ممارسات الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في أي وقت سابق، وربما تنافى مع الحجة الإسرائيلية المعهودة: "الأسباب الأمنية". وفي الواقع، هناك سببان جوهريان لعزل المناطق السكانية الفلسطينية بهذا الشكل غير المعهود: أولهما اختبار اتفاق أوسلو - ٢ عسكرياً على أرض الواقع؛ فليس سراً أن الجهاز العسكري الإسرائيلي هو الذي صمم خريطة أوسلو - ٢ وقام برسم حدود مناطقها الثلاث وفق خطة عسكرية محددة. وقد مثل الإغلاق من الناحية العسكرية أول فرصة للتأكد من مدى فاعلية الحدود المرسومة للمنطقتين (أ) و(ب) والطرق الالتفافية المخططة لتقسيم الضفة الغربية إلى أجزاء. وقامت الصحافة الفلسطينية، وكذلك الشخصيات الفلسطينية في لقاءاتها مع الإسرائيليين، بطرح هذا التفسير لسبب الإغلاق على نحو مفتوح، بيد أن الإسرائيليين لم يذكروه قط. وجاء الإغلاق الثاني بعد هبة يوم القدس في ٢٥ أيلول/سبتمبر ليؤكد أن اتفاق أوسلو - ٢ صمم ليخدم الأغراض العسكرية الإسرائيلية قبل كل شيء.

أمّا السبب الآخر، فكان إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن إسرائيل لا تزال تسيطر على الضفة الغربية سيطرة كاملة حتى في ظل اتفاق أوسلو، ولا يزال في وسعها أن تعزل كل موقع عن الآخر بما يشل المناطق الفلسطينية كلياً. وفي الواقع، أظهر الإغلاق وما رافقه من أنشطة عسكرية بوضوح أن الجيش الإسرائيلي يملك سيطرة مطلقة على المنطقتين (ب) و(ج) اللتين تمثلان ٩٣.٥٪ من مساحة الضفة الغربية. فالقوات الإسرائيلية تستطيع دخول هاتين المنطقتين وقت تشاء، وتنفيذ عمليات اعتقال ساعة تريد، كما حدث في ٢٩ آذار/مارس الماضي عندما اعتقلت نحو ٤٠٠ شخص في جامعة بيرزيت. بل في إمكان الإسرائيليين اختراق قلب المنطقة (أ)، التي من المفترض أنها تحت سيطرة فلسطينية كاملة، وذلك ما ظهر عند اغتيالهم يحيى عياش. إن ذلك كله يوضح أن ما نتحدث عنه في الأساس هو أن الاحتلال يجري تكريسه بأشكال

جديدة.

لقد أظهر الإغلاق أن الاتفاق لم ينتقص من قوة الإسرائيليين وسيطرتهم، كما أنه أظهر على نحو أوضح من أي وقت مضى القيود الشديدة المفروضة على السلطة الفلسطينية والمنظور الذي ترى إسرائيل من خلاله دور هذه السلطة؛ فقد أُملِي على رجال الشرطة الفلسطينية التنحي جانباً خلال قيام الجيش الإسرائيلي باجتياح القرى في المنطقة (ب)، التي تدعي السلطة الفلسطينية أنها تحت سيطرة فلسطينية، وإجراء اعتقالات انتقائية في غالبها لأشخاص متهمين بصلتهم بحركة "حماس". وكان مثل هذا الأمر قد حدث مرة واحدة في السابق في قباطية، وكررت السلطة الفلسطينية التأكيد آنذاك أن ذلك كان حالة استثنائية. كما أن دخول القوات الفلسطينية جامعة النجاح وإجراء الاعتقالات فيها لم يفعلاً كثيراً لتحسين صورة السلطة الفلسطينية. وفي حين أن الشعب الفلسطيني يدرك حجم الضغوط الهائلة التي تمارس على السلطة الفلسطينية لتقوم بضمان الأمن ومنع أي أعمال عسكرية فلسطينية، فإنه لا يمكن أن يقبل بأن تُجر السلطة الفلسطينية نحو انتهاك حقوق الإنسان في هذه "المعركة ضد الإرهاب".

والجدير بالذكر هنا أن أياً من هذه الإجراءات لم يكن يتعارض مع الاتفاق، لكن وقع ذلك على مزاج الشارع الفلسطيني جاء من تحوله من المعرفة النظرية بالأمر إلى رؤيته الأمر واقعاً ملموساً. إن هناك فارقاً واضحاً بين معرفتك بوجود خطر محتمل وحدوث هذا الخطر أمام ناظريك، وهذا ما جرى خلال فترة الإغلاق.

### الاستقطاب في الشارع الفلسطيني

تم رفع القيود المفروضة على التنقل بين المناطق في أواسط آذار/مارس، لكن إجراءات التطويق الإسرائيلية المعتادة ظلت مفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة للعزل بينهما ولعزلهما معاً عن إسرائيل والقدس. وتستمر المعاناة الشديدة لسكان الضفة والقطاع مع استمرار هذا الطوق. وقد تواصل الضغط على حركة "حماس" بإجراء اعتقالات انتقائية وممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية كي تغلق مراكز نشاط "حماس" الاجتماعي، بما في ذلك رياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية، وغيرها. ونجحت إسرائيل في إقناع العديدين، ولا سيما في واشنطن، بالأكذوبة القائلة إن الإسلاميين إرهابيون مضللون، وإن معارضتهم للمسيرة السلمية قائمة على أساس أيديولوجي محض وغير قابلة للتغيير، ولذلك فإن الحل الوحيد هو القضاء عليهم. إن مثل هذه النظرة لا يقر بأن الدافع إلى أعمال الإسلاميين ربما يكون مرجعه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبأن الحل الدائم الوحيد هو ذلك الذي يقوم على أساس التعامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين كجيران لا كحاكم ومحكوم.

إن إجراءات القمع التي تمارس ضد حركة "حماس" تحمل تأثيراً جدياً في الديمقراطية في الشارع الفلسطيني؛ إذ إن سياسات السلطة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية عملت على تهيمش قوى المجتمع المدني، التي كان من الممكن أن تشكل ثقلًا موازنًا للحركة الإسلامية. فمنذ أن حول الممولون الخارجيون الدعم من المنظمات غير الحكومية إلى السلطة الفلسطينية، انخفضت بصورة حادة خدمات المنظمات المدنية التي كانت تقوم بدور حاسم في تخفيف أعباء السكان المعيشية. وقد أدى ذلك إلى تقوية شبكة الخدمات الاجتماعية التي تديرها "حماس" على المستوى الشعبي على حساب الجهات المدنية المنافسة لها؛ ففي قطاع الصحة على سبيل المثال، أغلقت ٦٠٪ من عيادات المنظمات المدنية غير الحكومية. وينسحب هذا الوضع أيضاً على التعليم والقطاعات الأخرى. إن عدم وجود مجتمع مدني ديمقراطي قادر على القيام بدور قوة وسيطة سبب السلطة الفلسطينية عرضة لمزيد من الضغوط كي تقوم بانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء اعتقالات ومحاكمات انتقائية، مع ما يحمله ذلك من مخاطرة بنسف البناء الديمقراطي ومنع قيام علاقات طبيعية بين السلطة وأبناء الشعب.

وثمة سبب آخر يجعل الاستقطاب بين السلطة الفلسطينية وحركة "حماس" أمراً خطراً. إن "الأغلبية الصامتة"، وعلى الرغم مما تحس به من إحباط وتشاؤم، لا تزال تواصل بقدر كبير دعم مسيرة السلام، إلا أن للفلسطينيين حساسية خاصة ضد انتهاك المبادئ الأساسية للديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان من النوع الذي ارتكب ضد حركة "حماس". وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من وجود غضب عارم وتخوف من حركة "حماس" في وقت التفجير الانتحاري الأول، وبعد مضي أسبوع على الإغلاق وتكشف طبيعة العقوبة الجماعية التي مارستها إسرائيل، بدأ السكان يبدلون رأيهم ويميلون أكثر إلى التعاطف مع "حماس"، بل إلى تأييدها ربما. ولعل نتائج انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت في أيار/مايو تعتبر مؤشراً مهماً إلى هذا التغيير في الموقف وعلى خيبة الأمل الشاملة. فمجلس الطلبة في جامعة بيرزيت يُعتبر أهم منظمة طلابية في البلد، ويمثل عادة معقلاً قوياً لحركة "فتح". إلا أن "حماس" فازت بـ ٤٥٪ من الأصوات، أي فازت بثلاثة وعشرين مقعداً من مجموع واحد وخمسين مقعداً، بينما فازت "فتح" بسبعة عشر مقعداً فقط. ويقال إن كثيرين من طلاب حركة "فتح" صوتوا لـ "حماس" تعبيراً عن خيبة أملهم.

نظراً إلى هذه العوامل، فحتى أولئك الذين حافظوا في الأساس على تأييدهم للمسيرة السلمية لم يشعروا بأنهم معنيون بهذه المواجهة، ولزموا موقفاً محايداً؛ أي أن المواجهة في حد ذاتها تقود إلى تضيق القاعدة الشعبية المؤيدة لمسيرة السلام، مع شعور مزيد ومزيد من الناس بأنهم مستبعدون. وسيصبح هذا التوجه أشد إذا استمرت

المخاوف من تهميش دور المجلس الفلسطيني المنتخب.

### المجلس الفلسطيني

أياً تكن التحفظات تجاه طريقة إجراء انتخابات كانون الثاني/يناير الماضي، ولا سيما تجاه التجاوزات الجديدة التي تلت التصويت، بما في ذلك التلاعب بالنتائج في بعض المناطق، يظل هناك أمل عام بأن يتحول المجلس إلى أداة مهمة للمشاركة السياسية. وبمقدار ما يكون المجلس أكثر تمثيلاً لقطاعات الشعب الفلسطيني وأكثر تعبيراً عن التعددية، يكون ذلك من الأفضل للجميع، ومنهم السلطة الفلسطينية ذاتها؛ إذ إن المغالاة في احتكار السلطة ستقود حتماً إلى الانعزال وضعف قاعدة التأييد الشعبي.

لكن ظهرت منذ البداية مؤشرات واضحة إلى أن دور المجلس كجهاز منتخب يمكن أن يتعرض للتهميش والتقليص من خلال الخلط والالتباس في المسؤوليات بين مختلف أجهزة السلطة الفلسطينية. إن اتفاق أوسلو ينص على أن يكون ٨٠٪ على الأقل من الجهاز التنفيذي للسلطة الفلسطينية (مجلس الوزراء) من أعضاء المجلس الفلسطيني المنتخبين. غير أن أقل من ثلثي أعضاء الجهاز التنفيذي الستة والعشرين الذين عينوا أخيراً هم من الأعضاء المنتخبين. وعلى الرغم من وضوح الاتفاقات وصراحتها بشأن هذه النقطة، فإن المسؤولين في السلطة الفلسطينية يشيرون إلى أن هذا الأمر لا ينطبق على أعضاء مجلس الوزراء، الذين هم أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حين أن القانون الانتخابي الفلسطيني ينص على أن كل الأعضاء الثمانية والثمانين للمجلس المنتخب يصبحون تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني (م.ت.ف.)، فقد تم تعيين ثمانية وتسعين عضواً إضافياً من المناطق المحتلة في المجلس الوطني الفلسطيني بناء على معايير لم يفصح عنها قط. إن مثل هذه الإجراءات يؤدي إلى تقليص ثقل المجلس المنتخب، كما يحدث مزيداً من تقليص دور المجلس نتيجة تشكيل أجهزة موازية تخضع لسلطة الرئيس مباشرة. فحضور مثل هذه الأجهزة للمساءلة غير واضح، ومن الممكن أنها موجودة كلياً خارج البنية الاعتيادية للسلطة. لقد كان أحد هذه الأجهزة، وهو الجهاز المسؤول عن الشؤون الأمنية، قائماً قبل الانتخابات، في حين أن الثاني، وهو لجنة مسؤولة عن المفاوضات مع الإسرائيليين، أقيم رسمياً نتيجة قرار اتخذ في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في غزة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويتواصل الحديث عن إنشاء جهاز مماثل ثالث للتعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، لكن لم يجر حتى الآن اتخاذ أي خطوات بصدده تشكيه. إن ما يعيننا هنا هو أن عدداً من المجالات الكبيرة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني يبدو خارج نطاق سلطة المجلس

## المنتخب.

لقد عقد المجلس منذ إجراء الانتخابات إحدى وعشرين دورة، كانت الدورتان الأولى والثانية منها في غزة، والدورات الأخرى في رام الله ورفح وبيت لحم وغزة على التوالي. وقد طغت على مناقشات تلك الدورات بصورة بارزة الشؤون الإجرائية، ولا يزال عدد كبير من القضايا الحيوية عالقاً، سواء على نحو كلي أو جزئي. ومن هذه القضايا: هل يمكن للمجلس أن يعقد من دون وجود السلطة التنفيذية؟ وماذا ستكون صلاحيات المجلس الفعلية من ناحية السلطة التشريعية؟ وهل ستخضع الوزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية للمساءلة أمام المجلس؟ ويقف المجلس عاجزاً إزاء بعض الظواهر، مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بتنفيذ القرارات القضائية بالإفراج عن معتقلين في السجون الفلسطينية.

ومع أن الرئيس عرفات حضر معظم الدورات شخصياً، فإنه لم يتخذ حتى الآن قرار واضح بشأن طبيعة مشاركة السلطة التنفيذية في اجتماعات المجلس. وكان أعضاء منتخبون في المجلس قد اعترضوا في إحدى الدورات الأولى على مشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورات المجلس وهم ليسوا أعضاء في السلطة التنفيذية. وتم التوصل إلى حل وسط يستطيع أعضاء اللجنة التنفيذية بموجبه حضور اجتماعات المجلس بصفة مراقبين من دون أن يكون لهم حق التصويت. ولم يتم تحقيق تقدم بشأن توضيح قضيتي صلاحيات المجلس والمساءلة.

وإذا أخذنا في الاعتبار تاريخ م.ت.ف.، التي لم تكن عادة تبدي حرصاً خاصاً على اتباع الأسس الديمقراطية أو تحديد مبادئ واضحة للمرجعية، فإن هناك أساساً للخوف من خلط الأدوار بين مختلف الأجهزة: مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية؛ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ المجلس الفلسطيني المنتخب؛ المجلس الوطني الفلسطيني. فالعلاقة البنيوية بين مختلف هذه الأجهزة غير معلنة، والخطوط التي تفصل بينها غير واضحة. ومن اللافت للنظر أن مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية للمنظمة صارا يعقدان اجتماعات مشتركة بصورة دائمة. ومن الواضح أن الخلط بين صلاحيات مختلف الهيئات، وخصوصاً الخلط بين دور أجهزة كل من المجلس التشريعي والمجلس الوطني، سيؤدي إلى إضعاف دور المجلسين في آن واحد.

وفضلاً عن ذلك، تظل هناك المشكلة الجدية المتعلقة بعدم تمتع أعضاء المجلس بحصانة ضد الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بحرية التنقل، وهو ما يتيح لإسرائيل منعهم ساعة تشاء من اللقاء بمنتخبهم، وحضور الاجتماعات في حد ذاتها. ومهما تكن التجاوزات التي رافقت الانتخابات، فإن أعضاء المجلس في نظر العالم الخارجي ممثلون للشعب الفلسطيني منتخبون من الشعب، ويجب أن يحظوا بمعاملة تليق بهذا

الاعتبار.

### المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

إن لمسألة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني وإمكان تهميش المجلس المنتخب أهمية خاصة في هذه الفترة، التي دخل الجانب الفلسطيني فيها المفاوضات مع إسرائيل بشأن الوضع النهائي، مواجهاً حكومة تعصب عنصري وقومي مثل حكومة الليكود، التي ترفض حتى تنفيذ الاتفاقات السابقة. ومن ناحية أخرى، تتعاضد في ظل حكومة نتنياهو أنشطة التوسع الاستيطاني وتقطيع أوصال الضفة الغربية إلى درجة تنذر بأن هدف الحكومة الإسرائيلية البعيد هو تصفية إمكان إقامة دولة فلسطينية، مع محاصرة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. هذا في الوقت الذي ينبغي للشعب الفلسطيني أن يكون متحد الصفوف أكثر من أي وقت مضى، وأن يجند جهوده وراء أهدافه المشتركة.

لقد أكد الإغلاق مرة أخرى أن ما تم إنجازه حتى الآن ليس اتفاقات، بل ترتيبات، وأن ما يجري ليس مفاوضات بين طرفين، بل إملاء من أحد الطرفين على الآخر. وقد بلغت صلافة الجانب الإسرائيلي درجة أن الإسرائيليين لا يحاولون مساعدة السلطة الفلسطينية في حفظ ماء الوجه؛ فبعد فرض الإغلاق مباشرة، أعلن ناطق رسمي إسرائيلي لوسائل الإعلام أن "شمعون بيرس قرر إلغاء زيارة السيد عرفات لناבלس". ولم تتورع حكومة نتنياهو في وقت لاحق عن إعاقة زيارة مماثلة لرام الله. إن رغبة السلطات الإسرائيلية في تحويل السلطة الفلسطينية إلى "وكيل فرعي" تعتبر خطرة، لا بالنسبة إلى الفلسطينيين فقط بل بالنسبة إلى الإسرائيليين أيضاً.

إن الغياب الكلي للتكافؤ، وبالتالي الافتقار إلى التفاوض بأي معنى مفهوم لهذه الكلمة، ينطبقان أيضاً على تنفيذ ما تم التوصل إليه حتى الآن. إذ يبدو الموقف الإسرائيلي مهتماً بأن ينفذ الفلسطينيون بالحرف الواحد كل نقطة واردة في الاتفاق، بينما يمكن للإسرائيليين أنفسهم أن يفعلوا ما يشاؤون، وأن يغيروا قواعد اللعبة على النحو الذي يلائمهم. ولا يبدو هناك أي تغيير في إصرار إسرائيل على أن تملّي ما تريد كقوة محتلة لا أن تتفاوض كشريك على طاولة المفاوضات.

لقد كان موضوع تواني إسرائيل عن إطلاق السجناء والمعتقلين، وفق الجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق، أحد أهم الموضوعات التي طغت خلال الحملة الانتخابية. ففي أثناء الاعتقالات الأخيرة، ضم إلى قائمة المعتقلين ألفاً معتقل جديد. وهناك أيضاً قضية الخليل، التي وافق المفاوضون الفلسطينيون على أن يكون لها ترتيبات خاصة؛ فأولاً، أُجّلت إسرائيل إعادة نشر قواتها في مدينة الخليل إلى أيار/مايو، ثم أعلنت أن إعادة الانتشار ستؤجّل إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية.



وبعد الانتخابات، واصلت حكومة الليكود المماثلة. ومن الواضح أن هذه الحكومة تصر على إعادة التفاوض بشأن مدينة الخليل وبشأن الاتفاقات المعقودة الأخرى. وإلى ذلك الحين، تبقى مدينة الخليل تحت وطأة الاحتلال الكامل، ويظل التساؤل قائماً عما إذا كانت إعادة الانتشار ستجري أم لا.

إن في اتفاق أوسلو نصاً ثالثاً لم يتم تنفيذه، وهو النص المتعلق بالمعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الواقع، تبدو مسألة العبور بين الضفة والقطاع اليوم أصعب كثيراً مما كانت عليه في أوج الانتفاضة وخلال أسوأ فترات إغلاق فرُضت قبل أوسلو. فحتى كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، بمن فيهم الوزراء وأعضاء المجلس، لا يستطيعون التنقل بحرية. وينحصر التنقل فعلاً في عدد يقل عن مئة شخص من حملة بطاقات الشخصيات المهمة. والنتيجة هي أن الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحا في الواقع كيانين منفصلين، وأصبحت السلطة الفلسطينية منقسمة إلى جهازين متوازنين؛ فوزير الصحة، على سبيل المثال، يعمل في غزة، بينما يدير وكيل الوزارة من نابلس الأنشطة الصحية في الضفة الغربية. وينطبق الأمر ذاته على الوزارات كلها تقريباً. وبالإضافة إلى ما للفصل بين الضفة والقطاع من تأثيرات اقتصادية سلبية، فإنه يصعب بصورة بالغة أيضاً عمل مؤسسات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، لم يستطع العاملون في اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية في الضفة الغربية أن يلتقوا زملاءهم في القطاع منذ أكثر من عام.

وأشد ما يُقلق في عملية الفصل هو مغزاها الفعلي؛ فلقد كافح الفلسطينيون بعناد لتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني والوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة. ورفض الإسرائيليون تنفيذ البند المتعلق بالمعبر الآمن يثير المخاوف من أنهم يسعون لحصر نفوذ السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، فارضين على أرض الواقع مستقبلين منفصلين للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. كما أن هذا الموقف الإسرائيلي يعطي صدقية للتكهنات بشأن الخيارات البديلة، بما فيها الخيار الأردني. واتفاق أوسلو في حد ذاته أوجد بين فلسطينيي الشتات وفلسطينيي "الداخل" شرحاً عميقاً إلى حد غير معهود. والخطر المائل حالياً هو أن يضاف إلى ذلك شرح دائم آخر بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي قطاع غزة.

إن إخفاق الطرف الفلسطيني في الإصرار على أن تنفذ إسرائيل حرفياً التزاماتها التي ينص الاتفاق عليها يعكس أكثر من مجرد التفاوت الشديد في توازن القوى. وهو أيضاً علامة واضحة على غياب النظرة الاستراتيجية وعلى غلبة النزعة الارتجالية التي تنبع من الضعف والسعي من أجل البقاء لا أكثر. وما يثير مزيداً من المخاوف هو التساؤل عما إذا كنا جديين أم لا؛ فخلال الحملة الانتخابية، على سبيل المثال، تم تسجيل انتهاكات لتسع وعشرين مادة من مواد القانون الانتخابي المئة والعشر،

وبلّغت لجنة الانتخابات المركزية ذلك، فأجابت بأنه "لا يجب أخذ هذه النقاط بهذا القدر من الجدية." لكن هذا هو جوهر الأمر كله، إذ ينبغي للمرء أن يأخذ القانون بجدية، وأن يأخذ تنظيم الأمور بجدية، وأن يحترم قرارات القضاء بجدية، وأن يأخذ المفاوضات بجدية، وإلا الفشل والإخفاق حتماً. إن مثل هذا الموقف، أي إخفاقنا في أخذ تفاصيل المفاوضات والمواد المكتوبة بجدية، قادنا إلى توقيع ما تم توقيعه من اتفاقات. أما الإسرائيليون، فإنهم ينظرون بجدية إلى كل فاصلة وكل علامة ترقيم في نص الاتفاق. وبالنسبة إلينا، فإن أخذ الأمور بجدية يقتضي منا مطالبة المجتمع الدولي بأن تنفذ إسرائيل الالتزامات التي ينص اتفاق أوسلو عليها، بما في ذلك المعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والوقف الفوري للتوسع الاستيطاني المستشري.

### من أجل سلام دائم

توحي المظاهر السياسية بأن الولايات المتحدة الأميركية اقتنعت بفكرة أن إسرائيل تستطيع أن تحصل على كل شيء من دون أن تعطي شيئاً؛ أي أن تواصل احتلالها الأراضي الفلسطينية وأن تحصل على السلام في الوقت ذاته. صحيح أن الطرف الإسرائيلي قوي جداً، وأن الطرف الفلسطيني ضعيف جداً، لكن حتى لو نجح الإسرائيليون، بدعم من الولايات المتحدة، في أن يفرضوا على السلطة الفلسطينية ما يريدونه في اتفاقات الحل النهائي، فإن هذه الاتفاقات لن تعمر طويلاً إذا لم تنل رضا الشعب الفلسطيني. وإذا كان ممكناً فرض الاتفاقات بالقوة، فمن غير الممكن إقناع الناس بأن يقبلوا بها بالقوة.

ما هي إذاً الشروط اللازمة للتوصل إلى سلام ثابت؟ في رأيي، هناك ثلاثة شروط: الأول هو توقيع اتفاقات عادلة نسبياً بين إسرائيل والفلسطينيين بما يضمن لا أمن إسرائيل فحسب، بل أيضاً حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية. ولا يبدو المستقبل واعداً في هذا الصدد؛ فعندما أعلن شمعون بيرس أنه لن يزيل أي مستوطنة، استبعد بذلك إمكان إقامة دولة فلسطينية. وبالنسبة إلى "الفصل"، الذي تتحدث إسرائيل عنه وتواصل في ظله فرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى، والتحكم في كمية الصادرات والواردات الفلسطينية وإلى أين تذهب ومن أين تأتي، وإملاء المعاملات والعلاقات السياسية الفلسطينية مع الأطراف الأخرى، وحتى التحكم في دخول الفلسطينيين المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية وخروجهم منها، فإنه ليس إلا فصل البانتوستان على طريقة جنوب أفريقيا، أي عزل الطرف الفلسطيني وتجزئته مع خضوعه لسيطرة الطرف الإسرائيلي الكاملة. إن مثل هذا الأمر يعيدنا بصورة مباشرة إلى المربع رقم واحد؛ إلى الوضع الذي كان السبب في إشعال فتيل

الانتفاضة. إن الاختيار هنا هو بين فصل في ظل وجود دولة فلسطينية، وهذا ما يبتغيه الفلسطينيون، وبين فصل في ظل "حكم ذاتي"، أي وجود شعبين في دولة واحدة تحكمها سياسات التمييز العنصري. ويعزز وصول الليكود إلى السلطة المخاوف بشأن النيات الإسرائيلية، ويؤكد أيضاً أن أنشطته على الأرض موجهة نحو تحقيق ضم فعلي لمعظم أراضي الضفة الغربية.

ويتمثل الشرط الثاني للحل الدائم في التنمية والاستثمار الاقتصادي. فليس من الممكن أن يقوم سلام راسخ بين طرفين والنتائج القومي الإجمالي للفرد يساوي ١٢٠٠ دولار لدى أحد الطرفين و١٦.٠٠٠ دولار لدى الطرف الآخر. إن هذا التفاوت يعود، جزئياً على الأقل، إلى ثمانية وعشرين عاماً من إعاقة التنمية في المناطق المحتلة. وعلى سبيل المثال، إن ٧٠٪ من شبكات الهاتف في فلسطين أقيمت قبل سنة ١٩٦٧. وخلال العامين الأخيرين، فرض كثير من القيود على الطرف الفلسطيني، وأقيم عدد من الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل (٢.٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥ في مقابل ١.٢ مليار دولار في العالم العربي كله، ولا شيء تقريباً في فلسطين). ولقد تدهور الاقتصاد الفلسطيني بدلاً من أن يتحسن. ولن يساعد في النهوض الاقتصادي أن يجري، بموافقة البنك الدولي والممولين الدوليين، تحويل القسم الأعظم من الأموال الممنوحة من إقامة بنية تحتية إلى إقامة بنية سلطة متضخمة وجهاز أمن أكبر من اللازم. كما أن إغلاق إسرائيل للمناطق الفلسطينية لن ييسر تطور الاقتصاد في هذه المناطق، كما ذكر سابقاً.

وأخيراً، يتضح أكثر فأكثر أن الديمقراطية الفلسطينية، وما تعنيه من إقامة مؤسسات حكومية خاضعة للمساءلة والشفافية، تعتبر شرطاً ضرورياً للبقاء الفلسطيني. إذ لن يكون هناك مجال للاستثمار، وبالتالي للتنمية الاقتصادية، من دون أن يتوفر الاستقرار، الذي يأتي من اتباع نهج المساءلة والإدارة السليمة ودرء الفساد. وفي غياب هذه الشروط، من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن يكون هناك مسيرة سلام حقيقية واتفاقات قابلة للتنفيذ.

إن الشعب الفلسطيني يستطيع أن يؤثر في تبني نهج الديمقراطية أكثر فأكثر بما يمكنه من أن يؤثر في الشرطين الآخرين لإقامة سلام دائم؛ غير أن لإسرائيل دوراً في هذا المجال أيضاً. إن الضغوط الهائلة التي تمارسها إسرائيل على السلطة الفلسطينية لجعلها تقوم بأعمال تتناقض كلياً مع احترام حقوق الإنسان والقانون (بما في ذلك التهديدات بحجب الدعم المالي الدولي، وتأجيل تنفيذ أجزاء من الاتفاق)، وتتناقض، على أقل تقدير، مع ادعاء إسرائيل أنها دولة ديمقراطية. وهي تعكس احتقار إسرائيل العنصري للشعب الفلسطيني وتعكس قناعتها العميقة بأن الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب هي إخضاعهم بالقوة. طبعاً، لا أحد يمكن أن ينتظر من إسرائيل تشجيعاً

لديمقراطية الفلسطينية، لكن على أي دولة ديمقراطية أن تمتنع على الأقل من الحث والإصرار على أعمال غير ديمقراطية. بيد أن الديمقراطية في نهاية الأمر شأن فلسطيني، وهي ليست مسألة مبدأ فحسب، بل قضية وحدة وطنية أيضاً. بعبارة أخرى: إن الديمقراطية تتحول إلى شرط مسبق لإنقاذ الوجود الوطني الفلسطيني، ومن دونها سنلحق الضرر بقضيتنا أكثر فأكثر.

وإذا كان هناك أي أوهام بشأن حقيقة النيات الإسرائيلية، فإن مجيء حكومة ننتياهو وسياستها يجب أن يبدد هذه الأوهام. وكلما أدرك الجانب الفلسطيني حقيقة أن الصراع مع السياسة التوسعية الصهيونية لا يزال مفتوحاً، كان ذلك أفضل له؛ فوقف الاستيطان وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وإنهاء جمود عملية السلام، لن يتما بقوة تأثير التصريحات الدبلوماسية أو الاجتماعات الثنائية.

إن السبيل الوحيد للتأثير في السياسة الإسرائيلية يكمن لا في التمسك بخيار السلام العادل فحسب، بل أيضاً في الانتقال إلى منهج توحيد الصف الفلسطيني، وبناء قوة حقيقية على الأرض، وتجنييد التأييد الشعبي والعربي والدولي للمطالب الفلسطينية.

وقد جاءت أحداث يوم القدس لتؤكد هذا التحليل. ولعل التاريخ سيسجل أن يوم القدس، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، كان في حياة الشعب الفلسطيني منعطفاً نقلنا جميعاً إلى حالة نوعية جديدة. فقد ومضت عبقرية الشعب وحكمته الجماعية مثبتتين أنهما أعمق وأغزر من جميع التحليلات السياسية والتوقعات الواهمة بأن الشعب الفلسطيني فقد طاقته النضالية وتعب من الكفاح. وختم النهوض الشعبي العارم مرحلة بكاملها منذ بدء مفاوضات مدريد سنة ١٩٩١، وأخرج القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك القيادة الفلسطينية، من مأزق عميق حاولت إسرائيل حشر الجميع فيه. كما أنه ألحق ضربة قوية بمحاولات شق صفوف الشعب الفلسطيني وتعميق التناقضات الداخلية فيها، وتجلّى ذلك في التلاحم الرائع بين أبناء الشعب وقوات الأمن الوطني في مواجهة العدو المشترك.

وعلى الصعيد الوطني، تجاوز الشعب الفلسطيني ببسالة أبطاله وتفاني شبابه محنة الإحباط، وأظهر عظمة الطاقات الكامنة لديه، عندما أحسن توجيهها في خدمة أهداف النضال الوطني. كما أنه برهن عن أن حلول إسرائيل العنصرية لن يكتب لها النجاح، وعن أنه قادر على مواجهة الأمر الواقع بالأمر الواقع، والتحدي بالتحدي.

وباختصار، فإن أفقاً رحباً انفتح أمام القيادة الفلسطينية للخروج من الوضع الذي كان الإسرائيليون يحاولون زجنا فيه، بإغراقنا في بحر من الحواجز والتقطيع والاتفاقات الجزئية. ولولا انفتاح هذا الأفق لما وجّه كلنتون في خضم حملته الانتخابية الدعوة إلى عقد اجتماع واشنطن.

وفي الوقت الذي تغمر الشعب الفلسطيني مشاعر الاعتزاز والفخر بتضحيات أبنائه، ثمة شعور عميق بالقلق يسود صفوفه من إمكان تكرار ما حدث بعد مجزرة الخليل، ونجاح أعداء الشعب الفلسطيني في تبديد منجزاته وتضحياته من دون حصد أهداف سياسية استراتيجية تتلاءم مع عظمة التضحيات. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>